السياسة الامريكية اتجاه اليابان
١٩٥٠--١٩٦٠

م.د. مسلم عوض مهلهل

جامعة ذي قار / مركز ذي قار

المقدمـــة

سعت الولايات المتحدة الأميركية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية الى تعزيز نفوذها العسكري والسياسي في منطقة الشرق الاقصى ، لغرض تثبيت قدمها في تلك المنطقة المهمة من الناحيتين الاستراتيجية والاقتصادية ومحاولة منها لمنع الاتحاد السوفييتي من فرض هيمنته عليها خصوصاً بعد نجاح الأخير في تعزيز وجوده في بعض دولها ومنها الصين ، لاسيما بعد انتصار الشيوعيين الصينين وتأسيسهم لجمهورية الصين الشعبية في الأول من تشرين الأول عام ١٩٤٩، هنا برزت اهمية اليابان في منظور السياسة الخارجية الامريكية كحليف إستراتيجي في المنطقة لتكون الخط الدفاعي الاول وحائط الصد للنفوذ الشيوعي ، ولهذا عملت الولايات المتحدة على اعادة تاهيل اليابان اقتصاديا وسياسيا لتكون عنصرا فاعلا ضد المد الشيوعي في المنطقة.

يتناول الموضوع مرحلة مهمة من تاريخ العلاقات الأميركية – اليابانية ، تصاعدت فيها أهمية اليابان بالنسبة للسياسة الخارجية الامريكية على الساحة الدولية على الصعيدين السياسي والاقتصادي ، مما كان له الأثر البالغ في تغيير الولايات المتحدة الأميركية لسياستها تجاهها، لاسيما مع اشتداد الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والشيوعي .

جاء اختيار عام ١٩٥٠ بداية للبحث ، كون ان السياسة الخارجية الأميركية تجاه اليابان قد شهدت تغيراً ملموساً في مطلع هذا العام ، تمثل في اندلاع الحرب الكورية وما ترتب عليها من تغيير في السياسة الخارجية الامريكية ، أما سبب اختيار عام ١٩٦٠ نهاية للبحث كونه العام الذي تم فيه توقيع معاهدة الامن والتعاون المشترك بين الولايات المتحدة واليابان والتي اشرت الى علاقة جديدة بين البلدين

تألف البحث من مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة ، تناول المبحث الأول السياسة الامريكية تجاه اليابان ١٩٤٥-١٩٥٠ وهو مبحث تمهيدي استعرض الاحتلال الامريكي المباشر لليابان وتغيير سياسة الاحتلال بعد عام ١٩٤٨ نتيجة للانتصارات التي حققها الشيوعيين في الصين ، وتطرق المبحث الثاني إلى اثر الحرب الكورية على العلاقات الأميركية اليابانية وتوقيع معاهدة سان فرانسيسكو عام ١٩٥١ ، وركز المبحث الثالث على دراسة السياسة الامريكية تجاه اليابان ١٩٥٢-١٩٦٠ اذ درس اليابان بعد معاهدة ١٩٥١ والمطالبات بتعديلها والتي اثمرت عن توقيع معاهدة الامن والتعاون المشترك بين الولايات المتحدة الامريكية واليابان عام ١٩٦٠.

المبحث الأول

السياسة الأمريكية تجاه اليابان ١٩٤٥-١٩٥٠

أولاً :- الاحتلال الأمريكي المباشر لليابان

أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية في السادس من آب عام ١٩٤٥ بالقاء اول قنبلة نووية على مدينة هيروشيما اليابانية وبذلك افتتحت صراع التسلح النووي عالميا ، وفي التاسع من الشهر نفسه ألقت طائرة أمريكية القنبلة النووية الثانية على اليابان في مدينة ناكازاكي ، فقد قرر الامريكان اختصار زمن الحرب[١] بأستعمال القنبلة النووية بعدما ادركوا ان اليابانيين سيقاتلون بشراسة حتى اخر جندي وبروح قتالية عالية ، وان الخسائر الامريكية ستكون كبيرة جداً[٢] .

لقد كان اللجوء الى استعمال السلاح النووي وسيلة فعالة للجم الاندفاع الياباني اثناء عمليات الكاميكاز[٣] التي تزايد اعدادها ضد الاسطول الامريكي في المحيط الهادي ، الا ان توقيت الهجوم يحتاج الى تمحيص ونظر ، فقد اتفقت دول الحلفاء على ان ينطلق الهجوم السوفيتي على اليابان في الثامن من اب عام ١٩٤٥ لكن الامريكان خرقوا الاتفاق والقوا القنبلة النووية قبل يومين من موعد هجوم السوفيت ، ويعود ذلك الى ارتباط القضية بابعاد استراتيجية والترتيب لمرحلة مابعد الحرب فلولا

هذا التصرف الامريكي لحقق السوفيت كل اهدافهم العسكرية والسياسية ولاضطرت الولايات المتحدة الى التفرج على الجيوش الروسية وهي تكتسح اليابان[٤] .

في غضون ذلك قبل الامبراطور الياباني هيروهيتو يوشيهيتو (Hirohito Yoshihito)[٥] شروط انذار بوتسدام[٦] ، ووجه في الخامس عشر من اب ١٩٤٥ رسالة الى شعبه يعلن فيها انهاء الحرب ، في المقابل اعلن الرئيس الامريكي هاري ترومان (Harry Truman) [١] قبول اليابان الاستسلام دون قيد او شرط وتعيين الجنرال دوغلاس ماك ارثر (Douglas MacArthur)[٢] ممثلا عن سلطة الاحتلال في اليابان[٣] .

في الثاني من ايلول ١٩٤٥ وقعت اليابان وثيقة الاستسلام على ظهر السفينة ميسوري ، بعدها اعلن ماك ارثر التزام الحلفاء بتنفيذ بنود انذار بوتسدام ، فقد ارتكزت سياسة الاحتلال الامريكي على اساس وثيقتين اولهما وثيقة السياسة الامريكية لليابان بعد التسليم بتاريخ التاسع والعشرون من اب ١٩٤٥ ، والثانية وثيقة التوجيه السياسي لفترة مابعد التسليم في تاريخ الثامن من تشرين الثاني من السنة نفسها ، وقد تضمنت ان يكون الهدف النهائي لاحتلال اليابان هو تهيئة المناخ الذي يوفر اكبر قدر ممكن من الضمانات لكي لاتصبح اليابان مرة اخرى خطرا يهدد سلام العالم وامنه ، وانه لمن المرغوب فيه ان تعمل الحكومة اليابانية بشكل يتماشى الى اقصى حد ممكن مع مبادئ الحكم الذاتي الديمقراطي ، اذ يرمي الاحتلال في المقام الاول الى قصر سيادة اليابان على جزرها الاربعة الرئيسية (هوكايدو وهونشو وشيكوكو وكيوشو) بالاضافة الى جزر صغيرة اخرى ، فضلا عن ذلك تم الغاء وزارتي الجيش والبحرية وتدمير جميع الطائرات وحضر انتاج اي نوع منها ، وتم كذلك حظر البحوث العلمية المتعلقة بالاغراض الحربية الى جانب الحد من انتاج صناعات اخرى كصناعة الصلب والآلات ، كما اقيمت في كانون الثاني ١٩٤٦ محكمة عسكرية دولية للشرق الاقصى قدم اليها ٢٨ زعيما يابانيا للمحاكمة ، في حين تم عزل الكثير من الاشخاص في القطاعين العام والخاص وامتدت الحملة لتشمل المعلمين وابعادهم عن وظائفهم[٤] .

احدث هذا الامر خلاف بين سلطات الاحتلال الامريكي واليابانيين حول جدوى حملة التطهير ، فبينما كانت سلطات الاحتلال ترى فيها خطوة مهمة باتجاه الاصلاح الديمقراطي وتوجيه

ضربة للبيروقراطية الحاكمة ، نظر اليابانيين اليها بانها اجراءات تعسفية وانتقامية الهدف منها عزل الكفاءات ، فضلا عن كونها تثير العداء الشعبي لسياسة الاحتلال[١] .

وبعد ان انتهى ماك ارثر من القضاء على البروقراطية الحاكمة بالمحاكمة وتطهير البلاد من العناصر الرجعية ، وقيامه بالغاء الجمعيات الوطنية المتطرفة وجعل نظام ملكية الارض وتأجيرها اقرب الى الديمقراطية وقضى على اي تفرقة بين الاهالي واكره الامبراطور على ان يعلن استنكاره لاعتقاد عامة الشعب بإلوهيته المقدسة[٢] ، أوعز الى الحكومة اليابانية في عام ١٩٤٦ العمل على اعداد دستور جديد يجري النص فيه بدقة على ان تكون سلطة السيادة بيد الشعب وان يكون الامبراطور رمزا للدولة وان يستمد سلطاته من ارادة الشعب ، لكن اهم مادة في الدستور الياباني الجديد هي المادة التاسعة التي صاغها ارثر بنفسه والتي نصت على منع الحرب وحظرا لاستخدام القوة كما حظرت الاحتفاظ بقوات برية وبحرية او اي طاقة حربية اخرى[٣] .

جرت اول انتخابات نيابية يابانية في ظل الاحتلال في العاشر من نيسان ١٩٤٦، وقد حققت الأحزاب المحافظة تقدماً ملحوظاً فيها، إذ حصل حزب الأحرار على ١٤٠ مقعداً، والحزب التقدمي على ٩٣ مقعداً، أما الاجتماعي الديمقراطي وهو حزب اشتراكي حصل على ٩٢ مقعداً، بينما لم يحصل الحزب الشيوعي الا على ٥ مقاعد ، و في الثاني والعشرين من الشهر نفسه شكّل شيغيرو يوشيدا (Shigeru Yoshida)[٤] الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية في الحكومة السابقة، أول حكومة منتخبة مباشرة من الشعب الياباني، التي كانت مهمتها الأساسية المصادقة على الدستور، فتم ذلك في الرابع والعشرين من آب عندما صوت ٤٢١ نائباً لصالح الدستور، بينما صوت ثمانية أعضاء ضده وهم أعضاء الحزب الشيوعي وبعض المستقلين ، فعدّ ماك آرثر وثيقة الدستور من أهم انجازات سلطته، التي كانت الأساس الذي سيحدث تغييراً شاملاً في جميع نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لليابان[١].

وفي الثالث من ايار عام ١٩٤٧ دخل الدستور الياباني الجديد حيز التنفيذ متضمنا نقلة نوعية في النظام السياسي الياباني من حيث ضمانه لحقوق الانسان والحريات الفردية فضلا عن فصله بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية[٢] .

من جانب اخر لم تقتصر سياسية الاحتلال العقابية على المجالين السياسي والعسكري بل تعدى ذلك ليشمل المجال الاقتصادي، الأمر الذي أولته سلطة الاحتلال اهتماماً منذ وقت مبكر من احتلالها لليابان، فاتخذت سلسلة من الخطوات استهدفت القضاء على القدرة الاقتصادية اليابانية، وأهمها دفع تعويضات للدول المتضررة من الحرب معها، والقضاء على المؤسسات الاقتصادية اليابانية التي دعمت المجهود الحربي كالزابتساو (مصطلح يطلق على الشركات الاحتكارية الكبرى في اليابان) وذلك لضمان عدم عودة اليابان لتشكل خطراً على الأمن والسلم الدوليين ، وقد جاءت هذه السياسة في وقت تعاني فيه اليابان ظروفا اقتصادية صعبة، بسبب ما ألحقته الحرب باقتصادها، إذ توقفت عجلة الاقتصاد في تلك المدة ، فضلاً عن حالة الركود التي شهدتها الصناعة و الزراعة في اليابان، الأمر الذي انعكس سلباً على توفير الغذاء للشعب الياباني الحالة التي أصبحت صعبة للغاية[٣] .

استمرت سياسة الاحتلال العقابية لمدة ثلاث سنوات١٩٤٥-١٩٤٨، وعلى الرغم من قسوة الإجراءات التي قامت بها سلطات الاحتلال، لكن ذلك لم يمنع من تعاون اليابانيين معها، ويعود ذلك لسببين رئيسين الأول هو عدم تعرض سلطات الاحتلال للإمبراطور ومعاملته كمجرم حرب، والثاني تقبل اليابانيين الهزيمة وان عليهم أن يدفعوا الثمن حتى ينتهوا سريعا مما هو مطلوب منهم ويمنحوا فرصة الاستقلال[٤] .

ثانياً :- تغير سياسة الاحتلال الامريكي في اليابان ١٩٤٨-١٩٥٠

شهد العام ١٩٤٨ تحولا واضحا في سياسة الاحتلال الامريكي الى بناء اليابان وانعاش اقتصادها ، ويعود هذا التحول الى مجموعة من الاسباب شكلت ضغطا متصاعدا على الولايات المتحدة الامريكية لتغيير سياستها في اليابان وتبني سياسة تهدف الى اعادة ادخال اليابان الى المجتمع الدولي عضوا فاعلا وان تصبح حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة في الشرق الاقصى ، وقد

كانت اهم اسباب التحول تتمثل بتغير الاوضاع الاقليمية في الشرق الاقصى والعالم نتيجة نمو التوتر بين الاتحاد السوفيتي وحلفائه والولايات المتحدة الامريكية وحلفائها ، ففي اوربا تمكن الاتحاد السوفيتي من تحقيق نجاحات مهمة في اوربا الشرقية التي اصبحت عمليا تابعة له منذ عام ١٩٤٨ وفي الشرق الاقصى كان الشيوعيون يفرضون سيطرتهم على شمال الصين في الوقت الذي فقدت الحكومة الصينية الوطنية والحليفة لامريكا اراضيها لصالح الشيوعيين ، وبالاضافة لذلك الاوضاع الداخلية في الولايات المتحدة فقد سيطر الجمهوريين على مجلس الشيوخ والنواب منذ عام ١٩٤٦ وبدءوا بمعارضة سياسة الديمقراطيين في اليابان[١] .

عمل الامريكان على تقديم المعونة المكثفة لليابان لتكون الحارس للمصالح الامريكية ضد التمدد الشيوعي ، وذلك بعد ان فقد الولايات المتحدة كل امل في صمود الصين الوطنية والتي كانت تعتمد عليها في ايقاف المد الشيوعي ، الامر الذي دفع الولايات المتحدة الى تغيير سياستها في المنطقة بدلا من الاعتماد على الصين الوطنية تحولت الى اليابان ووضعت ثقلها هناك بتغيرات ديمقراطية وتخفيف قيود الاحتلال ، فسمحت ادارة الاحتلال لليابان باستخدام الصناعات الحربية لاغراض مدنية وصارت اليابان الحليف المستقبلي للولايات المتحدة الامريكية بدلا من الصين[٢] .

بدأت الانعطافة في السياسة الامريكية مع زيارة جورج كينان رئيس دائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الامريكية في نهاية شهر شباط عام ١٩٤٨ ، اذ كان هدف الزيارة تحقيق الاستقرار السياسي في اليابان وامكانية عقد اتفاقية سلام معها لانهاء حالة الاحتلال والاعتماد على نفسها ، بما يتناسب مع تغيير الاوضاع الدولية ، وبعد ان اطلع كينان على الاوضاع في اليابان والتقى بماك ارثر ويوشيدا رفع تقريرا لوزارة الخارجية طلب فيه اجراء تغييرا شاملا في السياسة الامريكية تجاه اليابان الا ان ارثر اعترض على التقرير لكنها لم تلقى قبولا في وزارتي الخارجية والدفاع ، فصادق مجلس الامن القومي على تقرير كينان في الرابع والعشرين من ايلول عام ١٩٤٨ واقره الرئيس ترومان في التاسع من تشرين الاول ليصبح هذا التقرير الذي عرف بتقرير (٢/١٣) هو السياسة الامريكية الرسمية الجديدة في اليابان والتي تكشف بشكل واضح ان اليابان اصبحت نقطة الارتكاز الاساسية في السياسة الامريكية في شرق اسيا[١] .

وعلى اية حال كانت اليابان في عام ١٩٤٨ تعاني من مشكلة كبرى وهي محاربة التضخم المتزايد اي ان عليها ان تكسر الحلقة المفرغة بين الاجور والاسعار وان تحقق الاستقرار الاقتصادي واعادة بناء اقتصادها القومي وادرك المسؤولين اليابانيين وعلى رأسهم رئيس الوزراء يوشيدا ضرورة ربط الاقتصاد الياباني بالظروف الاقتصادية العالمية ، ولهذا الغرض عين رئيس الوزراء في عام ١٩٤٩ احد الخبراء الاقتصاديين اليابانيين هاياتو وزيرا للمالية لوضع هذه الافكار موضع التنفيذ ، رافقتها خطوة هامه وهي وصول جوزيف دودج احد رجال البنوك وخبراء المال الامريكيين الى اليابان وتلاقت اراءه مع اراء الحكومة اليابانية فحث اليابانيين على انهاء مشكلة التضخم باقامة ميزانية متوازنة والعودة الى الاقتصاد الطبيعي بوضع الاقتصاد القومي على اساس تجاري وذلك عن طريق الغاء المساعدات المالية التي تمنحها الحكومة لتشجيع الصادرات والواردات الاساسية ، وقد عبر رئيس الحكومة اليابانية بان الامة اليابانية باسرها مدينة للخبير دودج لتصديه الواقعي لمشكلات الاقتصاد الياباني في تلك الفترة الحرجة ، ونتيجة للجهود المتضافرة بين دودج والحكومة اليابانية تم تحقيق اول ميزانية متوازنة لليابان بعد الحرب كذلك تم ايقاف الاعانات التي تمنحها الحكومة وتم ايضا تثبيت سعر الصرف الخارجي للين الياباني والذي يعد الحجر الاساس للانشطة الاقتصادية اليابانية وبدأت البلاد بتنفيذ اولى اولوياتها وهي تحقيق الثبات والاستقرار للاقتصاد القومي ثم اتبعت ذلك بزيادة الصادرات لتحقيق اعادة البنيان الاقتصادي بصفة عامة[٢] .

ونتيجة للتغير الذي طرأ على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية تجاه اليابان ، الامر الذي اثر ايجابا على الاستقرار السياسي والاقتصادي لليابان ، بدأت الولايات المتحدة تبحث عن صيغة لعقد اتفاقية سلام معها تضيف شرعية على قواتها المرابطة هناك وتجعل اليابان الخط الدفاعي الاول في منطقة الشرق الاقصى ضد المد الشيوعي .

المبحث الثاني

أثر الحرب الكورية على العلاقات الامريكية اليابانية وتوقيع معاهدة سان فرانسيسكو ١٩٥١

شهد العام ١٩٥٠ زيادة زخم الاندفاع الامريكي في الانعطاف بسياسة احتلال اليابان ، فقد كانت ضرورات الاستراتيجية الامريكية ايام الحرب الباردة[١] تقضي بعودة العافية الى الاقتصاد الياباني الامر الذي كان صانعو السياسة الامريكية يعتقدون انه يعتمد على دخول اليابان اسواق التصدير والمواد الخام في جنوبي شرق اسيا ، وفهمت ادارة الرئيس ترومان انه لكي تنجح هذه الاستراتيجية يجب على الولايات المتحدة ان تضمن امن اليابان الاقتصادي والعسكري[٢] .

ولتطبيق السياسة الامريكية الجديدة عُين جون فوستر دلاس (John Foster Dulles)[٣] مستشاراً لوزير الخارجية لشؤون معاهدة السلام مع اليابان، وقد ارتكز عمله على جعل اليابان حليفاً إستراتيجيا للولايات المتحدة في صراعها مع الشيوعيين، لاسيما بعد سقوط الصين تحت سيطرة الشيوعيين ، وان تؤدي دوراً أساسياً في الدفاع المشترك عن منطقة الشرق الأقصى ضد التهديد الشيوعي ، ولضمان نجاح مهمته حصل دلاس على الدعم اللازم من ترومان لكن مهمته لم تكن باليسيرة فكان عليه الاتفاق مع وزارة الدفاع التي عارضت عقد معاهدة سلام مع اليابان من جهة، واقناع الحكومة اليابانية للقبول بسياسته الجديدة من جهة أخرى ، وصل دلاس إلى اليابان في ١٧ حزيران ١٩٥٠ ، وكان الغرض من زيارته دراسة مسودة معاهدة الصلح فعقد دلاس اجتماع مع ماك آرثر ودار نقاشهما حول الحقوق العسكرية الأميركية في المنطقة، وأهمية الدفاع عن اليابان، وقد طلب ماك آرثر مزيداً من الحرية في حركة القوات العسكرية، أما الدفاع عن اليابان فرأى الأخير ان من حق اليابان الدفاع عن نفسها واستثمار الطاقات البشرية والاقتصادية اليابانية لتعزيز موقع القوات الأميركية في حال حدوث أي عدوان[١] .

وفي الثاني والعشرين من حزيران ١٩٥٠ التقى دلاس مع رئيس الوزراء الياباني يوشيدا، فحث دلاس اليابانيين على قبول اعادة تسليح اليابان لنفسها كشرط مسبق لتوقيع معاهدة السلام معها واعادة الاستقلال اليها ، لكن يوشيدا رفض ذلك رفضا قاطعا على اساس ان بلاده لم تستكمل بعد

استعادة قوة اقتصادها ، وان الشعب الياباني الذي اصبح ضحية حرب لا معنى لها لايزال يحمل في قلبه وعقله اثار الهزيمة وان اليابان لوفعلت ذلك لاثارة شكوك وعداوة الدول الاسيوية المجاورة ، أصيب دلاس بالإحباط نتيجة موقف يوشيدا ، وقبل مغادرته اليابان اجتمع مع ماك آرثر وقد حقق الاجتماع تطوراً ملحوظاً في موقف ماك آرثر، الذي وافق على مقترح دلاس حول وضع الترتيبات الأمنية مع اليابان، وان هذا التغيير ربما يفتح المجال لإقناع وزارة الدفاع الأميركية بالموافقة على عقد معاهدة سلام[٢] .

وفي هذه الظروف لعب القدر لعبته واتت ضربة الحظ لشعب عانى الويلات في صبر وترقب ، ففي ظرف ايام معدودة من وصول دلاس الى طوكيو نشبت الحرب الكورية[٣] التي بدأها الشيوعيين في الخامس والعشرين من حزيران ١٩٥٠ على منطقة اعلنتها واشنطن خارج محيط دفاعها وسحبت منها كل قطعاتها قبل عام ، وعقيب الهجوم بايام قلائل حشد الرئيس ترومان حملة على عجل انضوى تحت لوائها قواته البئيسة الاعداد الموجودة في اليابان كي تقوم باستراتيجية دفاع داخلي[٤] .

وهذه النقطة تعد نقطة تحول هامة بالنسبة لاستعادة الاقتصاد الياباني قوته واندفاعه نحو الامام ، وهذا اول فصل من فصول المعجزة الاقتصادية ، فقد اتت هذه الحرب في اعز اللحظة التي كان فيها الاتجاه العام للاقتصاد الياباني يتجه نحو الصعود نتيجة تطبيق سياسة دودج ، وانهالت الطلبات على اليابان لطلب السلع والامدادات للجهد الحربي من جانب القوات الامريكية التي تحارب في كوريا ، فقد اصبحت اليابان قاعدة لاغنى عنها للبحرية والطيران والقوات الامريكية وشكل نمو الطلب بصورة سريعة ومكثفة حافزا للمؤسسات اليابانية للتوسع والانتاج ونفذت البضائع المكدسة في المخازن كما الثلج تحت الشمس ، وتضاعف انتاج الفولاذ ثلاث مرات واصاب الازدها مختلف القطاعات حتى الزراعة الغذائية والبناء[١] .

وفي هذا الصدد ان الولايات المتحدة الامريكية كانت تهدف قبل الحرب الكورية الى تقوية الاقتصاد الياباني بغية تلافي حدوث اية اضطرابات اجتماعية قد تعمد الشيوعية الدولية الى استغلاله حتى لايصبح مصير اليابان كمصير الصين الشيوعية ، واما بعد الحرب الكورية فقد تبدلت النظرة

الامريكية فقد انصب اهتمام الولايات المتحدة باليابان لكي تكون اداة عسكرية ومن ثم انشاء قوة امنية يابانية[٢] .

وهذا مادفع ماك ارثر الى الطلب في الثامن من تموز ١٩٥٠ من يوشيدا البدء بعملية تسليح محدودة لليابان من خلال دمج الشرطة المحلية مع تشكيل جديد لاحتياطي الشرطة الوطنية يشكل بسرعة ويضم ٧٥٠٠٠ مع تشكيل قوة بحرية باسم خفر السواحل من ٨٠٠٠ رجل ، مشيرا الى ان تطوير هذه القوات ليس له علاقة بالحرب الكورية وانما يتعلق بصيانية الامن الداخلي وحماية السواحل اليابانية ، فوافق يوشيدا على ذلك مؤكدا ان هذه الخطوة تدخل في اطار تطوير قوة الشرطة وان لاتعد باي شكل من الاشكال موافقة يابانية على تشكيل جيش ، وانه لسد الثغرة الناجمة عن نقل الجنود الامريكان للقتال في كوريا ، وبناءا على طلب ارثر في الرابع والعشرين من تموز بتسليح القوة اليابانية الجديد وافقت وزارة الدفاع الامريكية ووجهت بتزويد القوة الجديدة بكل ماتطلبه من اسلحة ، وقد اكتمل تشكيل القوة الاحتياطية في العاشر من اب وضمت عدد من العسكريين السابقين لاسيما كبار الضباط واتخذت هذه القوة من الثكنات والمراكز المستخدمة سابقا من القوات الامريكية والجيش الياباني السابق مراكز لها[٣]

أدى اندلاع الحرب الكورية إلى عودة الخلافات بين وزارتي الخارجية والدفاع الأميركيتين، إذ كان القادة العسكريون يرون انه ليس من الحكمة الدخول في مفاوضات سلام مع اليابان في الوقت الذي يتعرض فيه الموقف الأميركي للخطر في شرق آسيا، فضلا عن ان المؤشرات لا تدلل على انتهاء الحرب بوقت قريب وربما تتسع رقعتها، لكن دلاس كان يرى خلاف ذلك، ففي التاسع عشر من تموز رفع مذكرة إلى وزير الخارجية أشيسون شرح فيها أهمية التوصل إلى معاهدة سلام مع اليابان، نتيجة للهجوم الكوري الشمالي ، فرفع اشيسون مذكرة دلاس الى الرئيس ترومان الذي ابدى موافقته عليها[١].

وفي الخامس والعشرين من تموز ١٩٥٠ أعدّ دلاس مسودة خاصة بالبنود الأمنية أطلق عليها اسم "السلم والأمن الدوليين"، وركزت الوثيقة على ضرورة بحث المسائل الأمنية مع اليابان بمعزل عن معاهدة السلام ، ومن النقاط المهمة التي أشارت لها الوثيقة هي حق اليابان بطلب

الحماية من الولايات المتحدة في حال تعرضها لأي تهديد خارجي، وأن تتعهد الحكومة اليابانية بتقديم التسهيلات اللازمة للقوات الأميركية، وأن تمتنع من تقديم أي تسهيلات لأي دولة أخرى ، وقد أرسلت الوثيقة إلى وزارة الخارجية والتي أرسلتها إلى وزارة الدفاع في الأول من آب[٢] .

ردت وزارة الدفاع على وثيقة السلم والأمن الدوليين في الثاني والعشرين من آب، إذ أكدت موافقتها على إعادة تسليح اليابان بشكل يجعلها قادرة على الدفاع عن نفسها، وأن عقد أي معاهدة سلام لابد أن يأخذ بنظر الاعتبار الموقف العسكري الأميركي في الحرب الكورية ، وأن تكون قيادة القوات الأميركية–اليابانية تحت قيادة أميركية، وأن يتمتع الجيش الأميركي بما يتمتع به المواطن الياباني من حقوق قضائية، وان أي انسحاب للقوات الأميركية من اليابان يكون بقرار من الأولى وفقاً لتقديراتها للأوضاع الدولية ، وفي الاول من أيلول تم إعداد مذكرة مشتركة بين وزارة الدفاع والخارجية قدمت إلى مجلس الأمن القومي صادق عليها في السابع عشر من أيلول[٣] .

وبناءً على ذلك بدأ دلاس جولة جديدة من المحادثات مع عدد من أعضاء لجنة الشرق الأقصى[٤] في نهاية ايلول الذين حضروا اجتماعاً للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، ولم تكن ردود الفعل مشجعه تجاه لاسيما فيما يتعلق بإلغاء التعويضات ، ومحاولة اعادة تسليح اليابان، فضلا عن انتقاد السوفيت لسياسة الولايات المتحدة المتفردة باجراء المفاوضات[٥] .

في غضون ذلك واصل دلاس تحركاته نحو التحضير لعقد معاهدة سلام مع اليابان ، فوصل إلى طوكيو في الخامس والعشرين من كانون الثاني ١٩٥١ ، وعقد اجتماعه الأول مع ماك آرثر طالبا منه المساعدة وذلك بالضغط على اليابانيين ، مستخدماً بذلك نفوذه وعلاقته الوثيقة مع اليابانيين ، ثم اجتمع مع يوشيدا في التاسع والعشرين من كانون الثاني ، فرأى الاخير ان حماية اليابان تقع على عاتق الولايات المتحدة، وذلك باستخدام القواعد العسكرية الأميركية الموجودة في بلاده دون مشاركة مباشرة من اليابان مكررا موقفه السلبي من إعادة التسلح ، في حين شدد دلاس على حق الولايات المتحدة في الحفاظ على قوات لها في اليابان باعتبار ذلك شرطاً مسبقاً واضحاً في أية تسوية سلمية، وليس تنازلاً من اليابان، وليس على الولايات المتحدة أن تدفع ثمناً لذلك وان ما يلزم

الولايات المتحدة بالدفاع عن اليابان هو استعدادها للدفاع عن نفسها، والمساهمة في الدفاع المشترك في منطقة المحيط الهادي[١] .

استخدم دلاس ضغوطا كبيرة من اجل إقناع يوشيدا بقبول إعادة تسليح اليابان، الأمر الذي دفع الاخير للطلب من ماك آرثر للتدخل في المفاوضات ، فشرح ارثر لدلاس الآثار المترتبة على إعادة التسلح، لكن الأخير لم يكن بوضع يسمح له مغادرة طوكيو دون الحصول على التزام من الحكومة اليابانية بشأن هذه المسألة ، فكان الاجتماع الذي عقد في الثاني من شباط نقطة تحول في سلسلة المحادثات ، إذ وافق يوشيدا على إعادة التسلح بشكل محدود، وقدم مقترحاً تحت اسم "خطوات أولية لبرنامج إعادة التسلح"، وتضمن المقترح تشكيل قوات أمنية برية وبحرية تضم خمسين الف منتسب، وتشكيل وزارة للأمن القومي الياباني مهمتها الأشراف على تدريب هذه القوات[٢] .

شرع دلاس بصياغة النص النهائي لمعاهدة السلام، وبعد الانتهاء من صياغته قدمه إلى ممثلي الحلفاء في لجنة الشرق الأقصى، إلا انه لم يحض بقبول من الاتحاد السوفيتي والهند، بينما وافق عليه الحلفاء الآخرين مع تحفظ شديد على بعض البنود الواردة فيه لاسيما المتعلقة بالتعويضات[٣].

أصدر ترومان في الحادي عشر من نيسان ، قراراً بإقالة ماك آرثر من جميع مهامه، وذلك بسبب تهديده للصين بضربها بالقنابل النووية إذا لم تستجيب لعقد هدنة بين الأطراف المتنازعة، الأمر الذي عده ترومان خروجاً عن المهام العسكرية المناطقة اليه ، حينها التقى دلاس مع أشيسون في اليوم نفسه، وأكد له ان اعفاء ماك آرثر من مهامه قد يكون له تأثير خطير جداً على الرأي العام الياباني، لكن أشيسون حاول أن يقلل من أهمية الحدث، وطلب منه مواصلة مهمته، والذهاب إلى اليابان وابلاغ القادة اليابانيين بأن سياسة الولايات المتحدة لن تتغير[١] .

وصل دلاس إلى اليابان في السادس عشر من نيسان ١٩٥١، وكان في استقباله القائد الجديد لقوات الحلفاء ماثيو ريد جواي (Matthew Rid Gway)[٢] ، فاجتمع مع يوشيدا لطمأنته بعدم وجود أي تغيير في سياسة الولايات المتحدة بشأن معاهدة السلام ثم عقد اجتماعه الثاني مع يوشيدا في الثالث والعشرين من نيسان، وكان الاجتماع بحضور ريد جواي، ودار محور الحديث حول

إمكانية حضور كوريا الجنوبية إلى مؤتمر السلام، الأمر الذي رحب به يوشيدا، وناقشا إصرار بعض الدول على دفع اليابان التعويضات لها ، وخلال الاجتماع قدم يوشيدا مذكرة لدلاس أكد فيها على ضرورة إعادة توجيه ومراجعة سياسة الاحتلال، وقد وافق دلاس وريد جواي على ما جاء في المذكرة[٣]

في غضون ذلك شرعت الولايات المتحدة بالتحضير لمؤتمر السلام في تموز ١٩٥١، اذ وجهت الدعوة إلى خمسة وخمسين دولة في الثامن عشر من تموز، وقد قبل السوفيت الدعوة، وكان ذلك مثار قلق لدى وزارة الخارجية الأميركية، اذ اعتقدت ان حضور السوفيت المؤتمر كان الهدف من وراءه افشال المؤتمر[٤].

وصل الوفد الياباني برئاسة يوشيدا وعدد من أعضاء حكومته إلى سان فرانسيسكو في ٢ أيلول ١٩٥١، وفي ٤ أيلول افتتح المؤتمر بخطاب للرئيس الأميركي ترومان، أكد فيه على ضرورة تناسي الأحقاد والكراهية، وأن لا يكون هناك منتصراً ومهزوماً، وأن نعمل سوية من أجل الشراكة في السلام[٥]

وقع ممثلو تسعة وأربعين دولة بما فيهم اليابان على معاهدة السلام في ٨ أيلول١٩٥١، ولم يوقع عليها ممثلو الدول اشيوعية الثلاث الاتحاد السوفيتي وبولندا و تشيكوسلوفاكيا. وقد كانت بنود المعاهدة موجزة وواضحة، فلم يشير أي بند فيها إلى ان اليابان مذنبة أو مسؤولة عن الحرب، وقد تضمنت المعاهدة النقاط التالية[١]:-

١- تنازل اليابان عن ملكيتها لجزيرة سخالين وجزر الكوريل وفرموزا كما تتنازل عن انتدابه على الاقاليم التي انتدبتها عصبة الامم السابقة لادارتها .

٢- موافقة اليابان على اقتراح الولايات المتحدة الي يقضي بوضع جزيرة ريكيو وبونيون تحت وصاية الامم المتحدة على ان يعهد بادارتها الى الولايات المتحدة كما تعترف اليابان باستقلال كوريا استقلالا تاما .

٣- قبول اليابان دفع التعويضات التي فرضت عليها على ان تراعي حالتها الاقتصادية بحيث لاتثقل ميزانيتها .

٤- حصلت اليابان على حق الدفاع عن نفسها وعلى حق عقد اتفاقيات مع الدول الاخرى لوضع قوات اجنبية تكون في اغلب الاحتمالات امريكية فوق اراضيها .

٥- تضمن الاتفاقية نصا بانسحاب القوات الاجنبية من اراضي اليابان بعد تسعين يوما من توقيع المعاهدة الا اذا تم ابقاء تلك القوات بناء على معاهدة خاصة .

وفي اليوم نفسه التقى يوشيدا مع وزير الخارجية أشيسون في مقر الجيش السادس في سان فرانسيسكو، اذ وقع الجانبان على الاتفاقية الأمنية والتي تألفت من خمس مواد هي[٢] :

أولا: استضافة اليابان القوات الأميركية للدفاع عنها ضد أي عدوان خارجي، ولهذه القوات الحق في إخماد أعمال الشغب والاضطرابات الداخلية بناء على طلب صريح من الحكومة اليابانية.

ثانيا: تمتنع الحكومة اليابانية من منح أي حقوق أو امتيازات لطرف ثالث دون موافقة مسبقة من الولايات المتحدة.

ثالثا: ان الشروط التي تنظم وجود القوات الأميركية في اليابان تكون عبر اتفاقية ادارية تعقد لاحقاً بين الحكومتين.

رابعا: ان المعاهدة الأمنية ينتهي مفعولها باتفاق الحكومتين.

خامسا: سيتم المصادقة على المعاهدة في واشنطن، وتصبح سارية المفعول بعد تبادل الحكومتين التصديق عليها.

منحت الاتفاقية الامنية الولايات المتحدة امتيازات عسكرية واسعة ، فقد وافقت اليابان على السماح للقوات الامريكية بالبقاء على اراضيها والتدخل في شؤونها الداخلية بطلب من الحكومة اليابانية ، الامر الذي عده بعض القوى الديمقراطية واغلب القوى القومية في اليابان داخل الحكم وخارجه ان المعاهدة مفيدة آنيا لاقتصاد اليابان لكنها مسيئة جدا لصورة اليابان امام شعبها وفي نظر الشعوب الاخرى فالامن المستورد من الخارج مظهر من مظاهر نقص السيادة وهو يضعف من صلاحيات الدولة المركزية ويكبل الارادة الوطنية والارادة القومية ، كما نبهت قوى اليسار اليابانية الى ان المعاهدة جعلت اليابان دولة تابعة ومنقوصة الاستقلال والسيادة[١] .

في غضون ذلك وبناء على المادة الثالثة من المعاهدة الأمنية شرعت الحكومتان بمفاوضات غير رسمية لعقد الاتفاقية الادارية، وهي اتفاقية تتعلق بتنظيم وجود القوات الأميركية في اليابان، ومثل الجانب الأميركي في المفاوضات دين راسك مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأقصى، في حين مثل اليابان وزير الخارجية كاتسو أوكازاكاي وناقش الطرفان بعض المسائل المهمة أبرزها المادة السادسة من معاهدة السلام، التي نصت على انسحاب القوات الأميركية من اليابان بعد تسعين يوم من دخول معاهدة السلام حيز النفاذ ، واتفق الطرفان على أن يكون الانسحاب تدريجياً يبدأ بانسحاب القوات العسكرية من المدن الرئيسة باتجاه القواعد في مناطق الريف الياباني، تمهيداً لانسحابها من اليابان[٢].

وكانت المسالة الأكثر جدلا في المفاوضات هي مسالة الولاية القضائية، فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية كان افراد القوات العسكرية الأميركية الذين يرتكبون جرائم لا يقدمون إلى محاكم البلد المحتل مهما كانت نوع الجريمة، بل يقدمون إلى محاكم عسكرية أميركية، الأمر الذي يؤدي إلى إصدار أحكام غير مشددة وفقاً للجريمة المرتكبة، لكن ذلك الوضع تغير بعد الاتفاق بين الحلفاء في منظمة حلف شمال الأطلسي[٣] بان الجندي الذي يرتكب جريمة أثناء الواجب يقدم إلى محاكم عسكرية أميركية، أما بخلاف ذلك فيقدم المتهم إلى محاكم البلد المحتل ، كما شدد أوكازاكي على أن تكون اتفاقية حلف شمال الأطلسي فيما يخص الولاية القضائية متبعة في اليابان، الأمر الذي رفضه راسك بشدة، وبعد مناقشات توصل الجانبان إلى اتفاق يقضي بتطبيق صيغة حلف شمال الأطلسي بعد مدة انتقالية في اليابان، وان حقوق اليابان في الولاية القضائية بعد انتهاء المدة الانتقالية يكون في حالات خاصة فقط، ومن الأمور الخلافية التي أثيرت أثناء المفاوضات حول الاتفاقية الإدارية، هي قيادة القوات الأميركية–اليابانية في حالات الطوارئ، إذ رفض أوكازاكي ان تكون تحت قيادة أميركية، لكنهما توصلا إلى حل وسط لم يخلو من الغموض إذ نص على التشاور بين الحكومتين في حال حدوث طارئ على الإجراءات الواجب اتخاذها [١] .

وقّـــع أوكـــازاكي وراســـك علـــى الاتفاقيـــة الإداريـــة فـــي الثـــامن والعشـــرين مـــن شباط ١٩٥٢ ودخلت حيز النفاذ في الثامن والعشرين من نيسان من العام نفسه إلى جانب معاهدتي

السلام والأمن، وبذلك بدأت اليابان مرحلة جديدة في علاقاتها مع الولايات المتحدة، إذ أصبحت بلداً مستقلاً رسمياً في التاريخ المذكور مع ارتباطها بمعاهدة أمنية[٢].

المبحث الثالث

السياسة الأمريكية تجاه اليابان ١٩٥٢-١٩٦٠

أولاً :- اليابان بعد معاهدة الصلح

عقب استرداد اليابان لسيادتها بعد نيسان عام ١٩٥٢ ، وجد اليابانيون انفسهم امام عملية البناء ليلا نهارا لمركز المدن التي اصابها الدمار ، بعد ان تمكن رئيس الوزراء يوشيدا من الحصول على موافقة الدايت[١] في التصديق على معاهدة الصلح التي وقعت في فرانسيسكو بعد شهرين من عودته من المؤتمر وسط جو شديد الكابة ، ولم يكن يشغل بال اليابانيين سوى مجرد البقاء على قيد الحياة كأفراد وكأمة ، فلقد فقدت اليابان امبراطوريتها في كوريا وتايوان ومنشوريا وسخالين حتى انها فقد بعض اراضيها مثل جزر الكوريل[٢] ، ولم تجد امامها سوى العيش في عالم يسوده السلام وتزدهر فيه التجارة الحرة ، وقد وجدة اليابان العالم منقسم الى معسكرين تسيطر عليه الحرب الباردة وقد اختارت الانحياز الى الولايات المتحدة الامريكية لضمان امنها على ان هذا الانحياز فرض عليها في حقيقة الامر ، وقد كان قرار الولايات المتحدة بهذا الشأن امرا ضروريا ذلك ان الاحتلال الامريكي لليابان قد استوفى شروطه[٣] .

كما ان الولايات المتحدة بدأت تمارس ضغوطا كبيرة على اليابانيين من اجل اعادة تسلحهم ، والتي بدأت مع انطلاق الحرب الكورية حيث اصدر ماك ارثر اوامره لليابانيين بانشاء قوة الشرطة للحلال محل القواة الامريكية المغادرة ، وفي عام ١٩٥٤ تم توسيع نطلق اختصاصها بدرجة اكبر وتم تغيير اسمها الى قوات الدفاع الذاتي البرية والبحرية ووضعتها الحكومة تحت اشراف هيئة الدفاع ، ومما يجدر ذكره ان رئيس الوزراء يوشيدا وخلفاءه قاوموا بشدة الضغوط الامريكية الرامية الى قيام اليابان بتسليح نفسها من جديد وبسرعة اكبر او قيام قوات الدفاع الذاتي بدور اقليمي استنادا منهم بمعارضة الدستور لذلك ، وقد وصل عدد هذه القوات في عام ١٩٥٤ الى ٢٥٠٠٠٠ شخص ومنذ

عملية الاحتلال فان ميزانية هذه القوات كانت واحد بالمائة من اجمالي النتاج القومي الياباني ، غير ان الاحزاب المعارضة وعلى رئسها الحزب الاشتراكي كانت تتحدى بشدة مجرد وجود هذه القوات للدفاع الذاتي مخافة العودة الى الروح العسكرية اليابانية التي كانت سائدة قبل الحرب ، ولقد ظل هذا الرأي لعدة سنوات معاديا تماما تجاه قواة الدفاع الذاتي وظلت المشاعر المعادية للتسلح والداعية للسلم قوية الى درجة التي منعت تحويل هيئة الدفاع الى وزارة للدفاع[١] .

لكن ذلك لم يثني الادارة الامريكية من مواصلة ضغوطها بشأن تسليح اليابان فوصل إلى طوكيو ريتشارد نيكسون (Richard Nixon)[٢] ، نائب الرئيس الأميركي في السابع من تشرين الثاني ١٩٥٣، التقى الإمبراطور هيروهيتو وسلمه رسالة من الرئيس ايزنهاور[٣] تحثه على الاسراع بتسليح اليابان والحذر من الخطر السوفيتي، بعدها التقى بيوشيدا وخلاله شدد نيكسون على ضرورة أن تكون اليابان قوية عسكرياً أمام التهديدات الشيوعية، مشيرا إلى ان بلاده قد أخطأت عندما أسهمت بوضع دستور يمنع اليابانيين من بناء قوات عسكرية[٤] .

عدة الحكومة اليابانية الضغوط الامريكية سيكون له آثاراً سلبية على الداخل الياباني موضحة ذلك الى السفير الامريكي في طوكيو اليسون الذي اقتنع بوجهة النظر اليابانية ، وأرسل تقريراً إلى وزارة خارجيته في السابع من كانون الأول حذر فيها من ان الشعب الياباني غير مستعد لإعادة تسليح بلاده بشكل واسع، وان تخصيص نسبة كبيرة من الميزانية السنوية للدفاع سيؤدي إلى تدهور الاقتصاد، الأمر الذي ستستغله الأحزاب الاشتراكية التي ستحظى بدعم شعبي، الأمر الذي يشكل خطراً على مصالح الولايات المتحدة، وأوصى بأن زيادة القوات البرية إلى المائة وثمانون ألف مع زيادة معقولة للقوات البرية والبحرية هو الحل الأمثل في ظل الظروف الحالية وقد ساندت وزارة الدفاع الأميركية توصيات أليسون وذلك لأنها رأت ان أي زيادة كبيرة في القوات قد يعيد تطلعات اليابان العسكرية، فضلاً عن المعارضة التي ستبديها الدول الحليفة في منطقة المحيط الهادي، ونتيجة لذلك وافقت وزارة الخارجية على توصيات أليسون، إذ عدتها أساساً في مفاوضاتها المقبلة مع اليابانيين[٥] .

وبناء على ذلك، وصل نائب وزير الخارجية روبرتسون ورئيس هيئة الأركان المشتركة ارثر وليام إلى اليابان في نهاية شهر كانون الأول عام ١٩٥٣، وبدأوا مباحثات مع المسؤولين اليابانيين استمرت حتى الثامن من آذار ١٩٥٤، أسفرت عن توقيع اتفاقية الأمن والتعاون المتبادل ، التي بموجبها أصبحت اليابان تتحمل مسؤولية متزايدة في الدفاع عن نفسها من خلال زيادة عدد قواتها البرية إلى مائة وثمانين ألفاً بحلول عام ١٩٥٦، ونصت الاتفاقية على تطوير اليابان لقدراتها الجوية والبحرية، وتضمنت أيضا تقديم الولايات المتحدة مساعدات مالية تقدر بـ ٢٥٠ مليون دولار فور دخول الاتفاق حيز النفاذ في الأول من تموز من العام نفسه[١] .

واجه اتفاق الثامن من آذار ١٩٥٤ معارضة داخلية وخارجية، فعلى المستوى الداخلي هاجمت الأحزاب الاشتراكية وبعض الشخصيات المحافظة هذا الاتفاق، ووجهت الصحافة اليابانية انتقادات لاذعة لحكومة يوشيدا، إذ عدتها خاضعة لإرادة الولايات المتحدة، وشهدت بعض المدن اليابانية حالات اعتداء على بعض مسؤولي وزارة المالية، سيما بعد اعلان يوشيدا اتباع سياسة تقشفية تشمل جميع القطاعات الاجتماعية، وزيادة انفاق الحكومة في المجال الدفاعي ، وقد تزامن التوقيع على اتفاقية الأمن والتعاون المتبادل مع وقوع حادثة تفجير البيكيني[٢] في الاول من آذار ١٩٥٤، إذ أجرت القوات الأميركية المتواجدة على جزيرة البيكيني اختباراً نووياً في الوقت الذي كان فيه قارب الصيد الياباني متواجداً بالقرب من التفجير، فادى الى مقتل الصياد ايكيشي الأمر الذي أدى إلى اثارة مشاعر اليابانيين، فقامت حركة السلام بجمع ٢٠ مليون توقيع احتجاجا على هذا الامر والمطالبة باصدار قانون يمنع الامريكان من اجراء تجارب نووية على الاراضي اليابانية[٣] .

حينها أدركت الولايات المتحدة خطورة الأوضاع في اليابان نتيجة حادثة البكيني، لاسيما وأنها ترافقت مع حاجة الأميركيين للحفاظ على اتفاق إعادة التسلح بسبب التطورات التي شهدتها المنطقة ، فضلا عن ضعف يوشيدا ، إلا ان التحرك جاء متأخراً اذ اجتمع الدايت الياباني في آب ١٩٥٤ وأصدر قراراً بالإجماع نص على تحريم التجارب النووية على الأراضي اليابانية[٤] .

كان نتيجة التوقيع على اتفاقية الأمن والتعاون المتبادل من جهة، والسخط الشعبي تجاه حادثة البيكيني من جهة أخرى الاثر الكبير على الوضع السياسي في اليابان، اذ تراجعت شعبية

يوشيدا بشكل ملحوظ، الأمر الذي استغله هاتوياما (Hatoyama)[١] فأسس حزب جديد عرف باسم الحزب الديمقراطي الياباني في الرابع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٥٤ لخوض الانتخابات ضد حزب الأحرار الذي يتزعمه يوشيدا، التي كان من المقرر إجراءها في مطلع كانون الأول من العام نفسه ، أجريت الانتخابات في موعدها المحدد، وقد حصل حزب الأحرار على ١٨٥مقعداً، وحصل الحزب الديمقراطي الياباني على ١٢١ مقعداً، بينما حصلت الأحزاب الاشتراكية على٧٦ مقعداً ، وقد تحالف الاشتراكيون مع هاتوياما فشكلو أغلبية في الدايت، الأمر الذي دفع يوشيدا إلى تقديم استقالته في العاشر من كانون الأول وهكذا انتهت حقبة حكم يوشيدا التي استمرت ست سنوات[٢] .

اختلف هاتوياما في خياراته السياسية عن سلفه يوشيدا، اذ سعى إلى عودة العلاقات الدبلوماسية مع كل من الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي، والتأكيد على ضرورة إعادة النظر بالمعاهدة الأمنية، واتباع سياسة خارجية مستقلة بعيداً عن التأثير الأميركي ، وقد أسهمت عوامل عدة في اتباع هاتوياما لتلك السياسة الجديدة، فعلى المستوى الاقتصادي كان لتوقف الحرب الكورية اثراً في تراجع الاقتصاد الياباني، لاسيما وان الاقتصاد الياباني والصناعة اليابانية زادت من انتاجها لتغطية متطلبات القوات الأميركية والكوريين في الحرب، لكن توقف الحرب أوقف هذه المتطلبات الأمر الذي كان يحتاج للبحث عن أسواق لتصريف فائض الانتاج الصناعي ، ولذلك أبدى هاتوياما رغبته بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي تمهيداً لفتح أسواق هاتين الدولتين امام البضائع اليابانية[٣] .

في غضون ذلك أجريت الانتخابات البرلمانية في اليابان بعد تقديم موعدها في السابع والعشرين من شباط عام ١٩٥٥، واستطاع الحزب الديمقراطي الياباني من تحقيق فوزاً مهماً، وكلف هاتوياما برئاسة الوزراء ، وكان لفوزه أثراً في تسريع تنفيذ وعوده الانتخابية التي كان في مقدمتها إعادة العلاقات مع الاتحاد السوفيتي[١] .

وعلى الرغم من المعارضة الامريكية القوية لتطبيع العلاقات بين اليابان والاتحاد السوفيتي ، الان ان هاتوياما استطاع فك الطوق الامريكي عنه وفاجئ الجميع بزيارة موسكو في الثاني عشر من تشرين الأول ف التقى الرئيس السوفيتي خروشوف (Khrushcheva)[٢] الذي قدم شرطين لعودة

جزيرتي هابومايس وشيكوتان، الأول يتمثل بتطبيع العلاقات بين اليابان والسوفيت، والثاني مطالبته بعودة اوكيناوا إلى السيادة اليابانية، وقد وافق هاتوياما على الشرط الأول لكنه رفض الشرط الثاني ،بعدها عقد هاتوياما اجتماعه الثاني مع رئيس الوزراء بولغانين في الخامس عشر من تشرين الأول ١٩٥٦، وقد طرح الأخير إقامة علاقات دبلوماسية في أطار صيغة اعلان مشترك الأمر الذي رحب به هاتوياما، فعرض بولغانين مسودة الاعلان التي كان السوفيت قد أعدوها سلفاً، وقد تالفت مسودة الاعلان من ديباجة وعشرة بنود، أهمها انهاء حالة الحرب بين البلدين، وإعادة العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، واحترام ميثاق الأمم المتحدة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ودعم السوفيت للمطالب اليابانية بالانضمام إلى الأمم المتحدة، واطلاق سراح جميع المعتقلين في السجون السوفيتية، وتخلي البلدين عن المطالبة بأية تعويضات، وسريان اتفاقية الصيد الموقعة في آذار ١٩٥٦، ونقل جزيرتي هابومايس وشيكوتان إلى السيادة اليابانية، والإسراع في عقد معاهدة سلام دائمة، وقد وقع هاتوياما وبولغانين على بنود الاعلان المشترك في التاسع عشر من تشرين الأول ١٩٥٦[٣] .

ان الاعلان المشترك شكل نصراً سياسياً لليابان، اذ نجح هاتوياما في تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي على الرغم من التحفظات الأميركية، وهذا مؤشر لبروز سياسة يابانية مستقلة بعيداً عن الضغوط الأميركية، فضلاً عن عدم اشارة الاعلان المشترك إلى اعتراف اليابان بالسيادة السوفيتية على جزر الكوريل وسخالين[٤] .

بدت الولايات المتحدة ومنذ وصول هاتوياما إلى موسكو وكأنها غير قادرة في التأثير على سير المفاوضات، فلم يصرح أي مسؤول أميركي برفض أو قبول نتائج المفاوضات، الأمر الذي جعل وكيل وزير الخارجية روبرتسون ينتقد ذلك الصمت، لأنه يعطي اشارة إلى الداخل الياباني أنها غير راضية عن سياسة هاتوياما ومساندة الفريق المعارض للتطبيع مع السوفيت، لكنه في الوقت نفسه لم يخف قلقه من ان الاعلان سيسرع من المطالب اليابانية للتطبيع مع الصين الشيوعية ولذلك اصدرت وزارة الخارجية الأميركية بياناً في نهاية شهر تشرين الأول ١٩٥٦رحبت فيه بالتوقيع على الاعلان المشترك ، وفي السابع من تشرين الثاني صوت بالدايت لصالح مشروع الاعلان، وامتنع سبعون نائباً من التصويت أغلبهم من مناصري يوشيدا، وبذلك حصل المشروع على أغلبية الثلثين ، وتنفيذاً لبنود

الاعلان المشترك وافق مجلس الأمن الدولي بالاجماع على انضمام اليابان عضواً في الأمم المتحدة في الثامن عشر من كانون الأول، من جانبه أصدر الاتحاد السوفيتي في الثالث والعشرين من كانون الأول مرسوماً أقر فيه بالعفو العام عن جميع المعتقلين اليابانيين، إذ كان بينهم عشرون من جنرالات الجيش الإمبراطوري السابق، وبذلك بدأت مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات اليابانية–السوفيتية بعد انقطاع دام لأكثر من أحد عشر عاماً ، وظهر واضحاً ان تطبيع العلاقات اليابانية–السوفيتية شكّل هزيمة سياسية كبيرة للولايات المتحدة، التي بذلت جهوداً من أجل منع أي تقارب ياباني مع الدول الشيوعية، إذ عدت ذلك تهديداً لمصالحها القومية في منطقة الشرق الأقصى، وان من أهم الأسباب التي أدت إلى هذه الهزيمة هو تزايد الروح القومية لدى الشعب الياباني، الذي عارض سياسة الهيمنة الأميركية على قراره السياسي، وكانت المعاهدة الأمنية هي أحدى مظاهر الهيمنة والتي كان يرى فيها اليابانيون بأنها وقعت خدمة للمصالح الأميركية، ونتيجة لذلك أدركت الولايات المتحدة أن اليابان تتجه نحو تحرير نفسها من هذه الهيمنة أما بتحالفها مع الدول الشيوعية أو وقوفها على الحياد، وكلاهما يعد خسارة كبيرة لها، وتأكد للأميركيون بأن المشكلات ستستمر حتى وان تغير رئيس الوزراء هاتوياما، وان السبيل الوحيد للمحافظة على اليابان هو تعديل المعاهدة الأمنية لعام ١٩٥١ حتى يشعر الشعب الياباني في ان دولته ذات سيادة تامة وغير منتقصة، وحتى لا تتعرض إلى خسائر سياسية اكبر تضر بمصالحها في الشرق الأقصى[١] .

ثانياً :– معاهدة الامن والتعاون المشترك بين امريكا واليابان ١٩٦٠

نظر اليابانيون الى معاهدة الامن لعام ١٩٥١ مع الولايات المتحدة الامريكية بوصفها تدبيراً مؤقتاً، يجب مراجعته عندما تتوفر الظروف المناسبة لتعديلها او استبدالها او إلغائها وفق المعطيات التي تتوافر حينها لتتناسب مع مكانة اليابان بوصفها دولة مستقلة ذات سيادة ، وبناء على ذلك كان هناك صراعاً مستمراً في داخل اليابان حول المعاهدة الأمنية بين كتلتين رئيسيتين كانت الأولى من المحافظين ممثلين بحزب الأحرار الديمقراطي الذي كان يريد مراجعة للمعاهدة الأمنية لتعديلها لكن دون إلغائها بما يضمن سيادة اليابان، فضلاً عن اجراء تعديل دستوري يكفل لهم إلغاء او تعديل في

الحد الأدنى المادة التاسعة من الدستور التي وضعت قيوداً على حق اليابان في الحرب، ورغبتهم في تقوية مركز الإمبراطور بتعديل المواد الدستورية التي أضعفت من مركزه ، أما الكتلة الثانية الممثلة بالحزب الشيوعي الياباني، والحزب الاجتماعي الديمقراطي ونقابات العمال، فكانوا يرون بضرورة تبني نهج الحياد في الحرب الباردة ، والابتعاد عن التحالفات الأمنية والعسكرية ، وإلغاء المعاهدة لانها جعلت من اليابان أداة لتنفيذ السياسة الأميركية في المنطقة الأمر الذي يهدد بتورط اليابان في الحروب مجدداً[١] .

كانت المحاولة اليابانية الأولى لتعديل المعاهدة الأمنية في عهد حكومة هاتوياما وتحديداً في التاسع والعشرين من آب ١٩٥٥، عندما زار وزير الخارجية شيجوميتسو الولايات المتحدة وعرض على وزير الخارجية الامريكي دلاس فكرة الشروع بمفاوضات من أجل تعديل المعاهدة، مبرراً طلبه بعدم الرضا الشعبي عن المعاهدة، لأنها لم تحقق لبلاده مكانة متساوية بوصفها دولة مستقلة، ورأى ان عدم تعديل المعاهدة سيؤدي الى صعوبات تضعف من موقف المحافظين اليابانيين في صراعهم مع الاشتراكيين والشيوعيين، لكن دلاس لم يتعامل بايجابية مع الطلب الياباني [٢].

وفي الخامس والعشرين من شباط عام ١٩٥٧ وصول نوبوسوكي كيشي إلى رئاسة الوزراء وبالتزامن مع وصوله للسلطة وقع حوادث كان لها الأثر الواضح في تأجيج الرأي العام الياباني ضد وجود القوات الأميركية، وعززت من قناعة اليابانيين بضرورة إعادة النظر بالمعاهدة الأمنية، الحادثة الأولى كانت في تشرين الثاني ١٩٥٦ عندما خرج سكان مدينة سوناجاوا الواقعة بالقرب من العاصمة طوكيو بمظاهرة ضد توسيع القوات الأميركية لقواعدها العسكرية على حساب أراضيهم الزراعية، الأمر الذي احدث صدام بين المتظاهرين ورجال الشرطة، أدى إلى جرح أكثر من سبعين متظاهر واعتقال آخرين، وقد امتدت تداعيات هذه الحادثة حتى مطلع عام ١٩٥٧، وكان الحادث الثاني هو سقوط طائرة حربية امريكية على مدرسة ابتدائية ادى الى مقتل احدى وعشرون شخص وجرح مائة اخرين الى جانب احتراق خمس وثلاثون منزلا ، أما الحادثة الأهم فعرفت بحادثة جيرارد والتي وقعت في الثلاثين من كانون الثاني ١٩٥٧، إذ أقدم أحد الجنود الأميركيين والمدعو وليام جيرارد بإطلاق النار على امرأة يابانية كانت تقوم بجمع المخلفات فارداها قتيلة الأمر الذي استغلته الأحزاب الاشتراكية

والحزب الشيوعي، اذ وجهت انتقادات عنيفة ضد الحكومة اليابانية، وعدتها خاضعة للارادة الأميركية، وأكدت أن القتل لم يكن عن طريق الخطأ، وطالبت بتقديم جيرارد إلى المحاكم اليابانية لينال جزاءه ، في حين أبدى كيشي قلقه من النتائج السلبية التي قد تتركها حادثة جيرارد ووعد بمعالجة الأمور مع الجانب الأميركي من خلال تقديم تعويضات لأسرة الضحية، وأن يقدم جيرارد إلى المحاكم اليابانية حتى لا يتم استغلال الحادثة من المتطرفين واليساريين[١] .

وفي ظل تفاقم تداعيات هذه الحادثة ومحاولة لاحتواء التوتر الناجم عنها أرسلت الولايات المتحدة سفيراً جديداً لها في اليابان وهو دوغلاس ماك آرثر الثاني (Douglas MacArthur II) [٢] وقد اجتمع بكيشي في الرابع عشر من آذار ، عارضا عليه زيارة الولايات المتحدة قبل نهاية شهر آذار، لكن كيشي لم يكن متحمساً للدعوة لاقتراب موعد الانتخابات لرئاسة حزب الأحرار الديمقراطي التي كان مقرراً لها ان تجري في الحادي والعشرين من الشهر نفسه، واقترح كيشي ان يكون شهر حزيران موعداً للزيارة[٣] .

ونظراً للانعكاسات المحتملة على العلاقات الأميركية اليابانية بسبب قضية جيرارد من جهة، وعلى شعبية حزب الأحرار الديمقراطي حليفهم في اليابان من جهة أخرى، وكذلك اقتراب موعد زيارة رئيس الوزراء كيشي إلى الولايات المتحدة التي حددت في التاسع عشر من حزيران ، سعت الولايات المتحدة إلى ايجاد حل يرضي الطرفين، فتم الاتفاق في العشرين أيار على تنازل الولايات المتحدة عن ولايتها القضائية، الأمر الذي يفسح المجال لتقديم جيرارد إلى محكمة يابانية، شريطة ان لا تكون الأحكام قاسية، وان لا توجه له تهمة القتل العمد، وبما ان قانون العقوبات الياباني نص في مثل هذه الحادثة بالسجن ما بين عامين إلى خمس عشرة عام طلب ماك آرثر الثاني بتطبيق الحد الأدنى من العقوبة[١] .

وصل كيشي إلى الولايات المتحدة في التاسع عشر من حزيران ١٩٥٧ ، وفور وصوله عقد اجتماعا مع ايزنهاور، تناول فيه عدد من المسائل ذات الاهتمام المشترك، إذ أكد كيشي التزامه بالتحالف مع الولايات المتحدة، ووقوف اليابان على الحياد في الصراع مع الشيوعيين، لكنه أشار إلى ضرورة تصحيح بعض السياسات الخاطئة التي تؤثر سلباً على العلاقات بين البلدين، مؤكداً على ان

ظروف اليابان شهدت تغيراً كبيراً منذ التوقيع على معاهدة السلام عام ١٩٥١، فاليابان أصبحت عضواً في الأمم المتحدة وقواتها الدفاعية بدأت تنمو باطراد، الأمر الذي أدى إلى تنامي رغبة الشعب الياباني لإعادة النظر في المعاهدة الأمنية، ومن المشكلات الأخرى التي أثارها كيشي مسألة تخفيف القيود على التجارة اليابانية مع الصين الشعبية، ومشكلة إعادة اليابانيين إلى مناطقهم الأصلية في جزر بونين الذين أبعدوا عنها بالقوة منذ عام ١٩٤٥، فضلاً عن توسيع القوات الأميركية مساحة قواعدها العسكرية على حساب أراضي المواطنين اليابانيين، مؤكدا على ان العلاقات بين البلدين ستتأثر حتماً ان لم توضع حلول سريعة لهذه المشكلات[٢].

وفي اليوم التالي عقد كيشي اجتماعه الأول مع دلاس، وكان محور الحديث حول المعاهدة الأمنية ، واستهله بالتأكيد على الالتزام بالمعاهدة الأمنية، وطالب باجراء تغيير عليها اهمها البند الأول الذي يعطي الحق للقوات الأميركية التدخل في الشؤون الداخلية لليابان في حال حدوث تمرد أو ثورة داخلية، فضلاً عن البند الثالث الخاص بتحرك القوات الأميركية على الأراضي اليابانية في حالات الطوارئ دون التشاور مع الحكومة اليابانية، مقترحا تحديد مدة المعاهدة بخمس سنوات بدلا من عشرة سنوات ، لكن دلاس رفض هذه المطالب ، في حين وافق على تشكيل لجنة مشتركة لدراسة المشكلات دون التزام الولايات المتحدة بما تتوصل اليه من قرارات[٣] .

وفي ضوء ذلك شكلت لجنة مشتركة يابانية– أميركية في السادس من آب ١٩٥٧ عرفت بأسم اللجنة اليابانية–الأميركية الامنية ، وقد ترأس السفير ماك آرثر الثاني الجانب الأميركي في حين ترأسها عن الجانب الياباني وزير الخارجية فوجياما ، إلا ان اللجنة لم تعالج المشكلات الأساسية الخاصة بالمعاهدة الأمنية، فظلت عملية مصادرة الأراضي اليابانية لصالح الجيش الأميركي دون حل، ولم تسهم اللجنة بعودة المهجرين إلى موطنهم الأصلي، بل على العكس من ذلك أرادت الولايات المتحدة أن تجعل من هذه اللجنة أداة لإحكام سيطرتها على اليابان بعد انسحاب القوات منها، الأمر الذي أدى إلى توجيه انتقادات لها من الأحزاب الاشتراكية وبعض الشخصيات المحافظة وطالبوا بإلغائها[١] .

شهد نهاية عام ١٩٥٧ أحداث وتطورات كان لها الأثر في زيادة الضغط الشعبي على الحكومة اليابانية لغرض تعديل المعاهدة الأمنية، أهمها اصدار المحكمة اليابانية الخاصة بحادثة جيرارد قرارها في التاسع عشر من تشرين الثاني الذي قضى بحبسه لمدة ثلاث سنوات مع ايقاف التنفيذ، وطرده من الخدمة في اليابان، الأمر الذي أثار مشاعر اليابانيين إذ عدو الحكم مخففاً ولا يتناسب مع حجم الجريمة التي ارتكبها جيرارد، واتهم الشيوعيون والاشتراكيون الحكومة اليابانية بالتواطؤ مع الأميركيين، وان الحكم جاء نتيجة تسوية سياسية[٢] .

أدت هذه الأحداث إلى تولد قناعة لدى السفير آرثر الثاني بضرورة تعديل المعاهدة الأمنية ، ففي شباط عام ١٩٥٨ نبه الى خطورة الأوضاع الداخلية في اليابان، وان على بلاده أن تبادر لملاقاة رغبة رئيس الوزراء الياباني في عقد معاهدة جديدة تضمن بقاء اليابان في تحالفها مع الولايات المتحدة وأن لا تتجه نحو اتخاذ موقفاً محايداً في الصراع مع الشيوعيين ، مقترحا شمول المعاهدة جميع منطقة المحيط الهادئ بمعنى ان تكون المعاهدة إقليمية وليس ثنائية، وهذا يعني توسيع مسؤولية اليابان الدفاعية إلى خارج نطاق جزرها الأربع الرئيسة، والتوصل إلى ترتيبات قضائية مرضية للجانب الياباني[٣] .

رفضت وزارة الخارجية الأميركية الأفكار والمقترحات التي تقدم بها ارثر الثاني ، لكنها طلبت منه البدء بمشاورات مع الحكومة اليابانية لمعرفة الأهداف المشتركة بين الطرفين التي على أساسها يمكن عقد معاهدة أمنية جديدة ، كما ان وزارة الدفاع الأميركية عارضت أية مفاوضات لعقد معاهدة أمنية جديدة تنص على عودة جزر اوكيناوا وبونين للسيادة اليابانية، إذ عدتها نقطة الارتكاز في الصراع مع الشيوعيين على منطقة الشرق الأقصى .

وفي الثامن عشر من نيسان ١٩٥٨جدد ماك آرثر الثاني دعوته لوزارة الخارجية الأميركية للشروع بمفاوضات مع الحكومة اليابانية لغرض تعديل المعاهدة، وعدم المماطلة بعقد معاهدة أمنية جديدة، وأشار إلى ان التأخير سيكون له نتائج سلبية على الوضع الداخلي في اليابان، لاسيما وان الحكومة اليابانية التي ستفرزها الانتخابات القادمة والمقرر اجرائها في الثاني والعشرين من أيار القادم ستكون من أهم أولوياتها التفاوض مع الأميركيين على تعديل المعاهدة، وتطرق السفير آرثر إلى

المنطقة التي تشملها المعاهدة، إذ شدد على أن تكون منطقية وواقعية تتناسب وقدرات اليابان الدفاعية، مع مراعاة الفقرة التاسعة من الدستور[١]

أجريت انتخابات مجلس النواب الياباني في الثاني والعشرين من أيار ١٩٥٨،ودعمت الولايات المتحدة شخصيات بارزة من حزب الأحرار الديمقراطي الذي فاز بـ٢٧٨ مقعداً، بينما حصلت الأحزاب الاشتراكية على ١٦٦ مقعداً، أما الحزب الشيوعي فلم يحصل إلا على مقعد واحد، ونتيجة لذلك اعلن كيشي عن استعداده للمضي قدماً بشأن المعاهدة الأمنية ، فالتقى وزير الخارجية فوجياما مع السفير ماك ارثر الثاني في الخامس من حزيران، مبلغه نية كيشي البدء بمفاوضات مع الأميركيين تتناول مختلف المشكلات الأمنية بين البلدين، بما فيها مراجعة المعاهدة الأمنية[٢] .

وبناء على ذلك كرر ماك آرثر الثاني دعوته لدلاس بأهمية المباشرة بمفاوضات مع كيشي، وأوضح أن الظروف أصبحت أكثر ملائمة بعد فوز الأخير في الانتخابات ، ردت وزارة الخارجية الأميركية بالسماح لاجراء مفاوضات مباشرة مع كيشي انحصر هدفها باستكشاف موقف الحكومة اليابانية، وان أي نتائج للمفاوضات لن تكون ملزمة للحكومة الأميركية ، بينما اتخذت وزارة الدفاع الأميركية موقفاً أكثر حسماً من وزارة الخارجية، تجاه مقترحات ماك آرثر الثاني رافضة أي تعديل على المعاهدة الأمنية[٣] .

في غضون ذلك شهدت اليابان حراكاً سياسياً، لاسيما بعد تشكيل الحكومة برئاسة كيشي، إذ التقى فوجياما مع السفير الامريكي في الحادي والثلاثين من تموز ١٩٥٨، وأكد على ان الانتخابات الأخيرة أثبتت أن أغلبية الشعب الياباني يؤيد التحالف مع الولايات المتحدة ، معلنا عن رغبته بزيارة واشنطن في أقرب وقت ممكن لبحث مسألة تعديل المعاهدة الأمنية مع المسؤولين الأميركيين ، فغادر ماك آرثر الثاني إلى واشنطن في الثامن من أيلول ، تحضيراً لزيارة فوجياما المقررة في الحادي عشر من الشهر نفسه ، فوافقت وزارة الخارجية وهيئة الأركان المشتركة على البدء بمفاوضات مع الحكومة اليابانية حول المعاهدة الأمنية[١] .

وصل فوجياما إلى واشنطن في الحادي عشر من أيلول ١٩٥٨ لإجراء مفاوضات تمهيدية حول القضايا الأمنية ، فعقد اجتماعاً مع دلاس مستهلا حديثه عن نتائج الانتخابات الأخيرة التي

أفرزت حكومة ستساهم في المحافظة على استقرار العلاقات مع الولايات المتحدة لمدة أربع سنوات قادمة ، ومن المسائل المهمة التي أثارها فوجياما رفض بلاده أن تتضمن المعاهدة الأمنية الجديدة ارسال قوات يابانية خارج الجزر اليابانية الأربعة الكبرى ، وكذلك دخول أسلحة نووية إلى اليابان، وطالب بتحديد مدة المعاهدة ، مؤكدا على التزام بلاده بالتحالف مع الولايات المتحدة، وعدم وقوفها موقف الحياد تجاه الصراع مع الشيوعيين، متعهدا بتقديم الدعم اللوجستي في حال تعرضت القوات الأميركية المتواجدة في منطقة شرق آسيا لعدوان خارجي ، بينما أوضح دلاس ان المعاهدة الأمنية حققت أهدافها التي صممت من أجلها وان الوقت قد حان لاستبدالها ، مشددا على ان اليابان لا يمكنها الاستغناء عن تحالفها مع الولايات المتحدة في ظل التهديد السوفييتي والصيني، وفي ختام الاجتماع تم الاتفاق على الشروع بمفاوضات ثنائية لعقد معاهدة أمنية جديدة[٢] .

وعلى اثر ذلك قدم مساعد وزير الخارجية الأميركي روبرتسون مسودة مشروع معاهدة التعاون والأمن المتبادل بين اليابان والولايات المتحدة في الثاني عشر من أيلول ١٩٥٨، وتألفت المسودة من عشرة مواد أهمها ان المعاهدة الأمنية تنتهي مع دخول المعاهدة الجديدة حيز النفاذ، وحددت مدة المعاهدة بعشر سنوات تنتهي بناء على طلب أحد الأطراف الموقعة عليها، أما المادة الخامسة فكانت الأكثر جدلاً بين الطرفين إذ نصت على ان أي عدوان مسلح على اية منطقة في المحيط الهادئ تقع تحت سيطرة احد الطرفين فان مواجهته تكون مشتركة ، وهذا يعني ان على اليابان المساهمة في ردع اي عدوان خارجي قد تتعرض له القوات الأميركية في جزر اوكيناوا وبونين ،الأمر الذي رفضه اليابانيين بشدة[٣] .

وبناءً على ذلك اجتمع ماك آرثر الثاني بكيشي في طوكيو في الخامس من تشرين الأول وسلمه مسودة مشروع المعاهدة، وأشار إلى ان بنود المعاهدة راعت وبشكل كبير قلق الحكومة اليابانية، وبدوره رفض كيشي اعطاء حكم نهائي على المعاهدة المقترحة إلا بعد دراستها من الخارجية اليابانية[١] .

كما التقى ماك آرثر مرة اخرى بكيشي في السادس من كانون الأول ١٩٥٨، وأبلغه بضرورة انهاء حالة الانقسام داخل حزب الأحرار الديمقراطي واتخاذ موقف موحد حول المعاهدة الأمنية،

وبدوره أكد كيشي ان الخلافات بين أعضاء الحزب بسبب اقتراب موعد انتخابات رئاسة الحزب والمقررة بداية عام ١٩٥٩، وان تحفظات بعض الأعضاء على المفاوضات مع الجانب الأميركي لا تعدو كونها مناورات سياسية، وشدد كيشي أنه قادر على الفوز برئاسة الحزب[٢]

في غضون ذلك قدم دلاس استقالته في الثامن والعشرين من نيسان ١٩٥٩، وعين مكانه وكيل وزارة الخارجية كريستيان هيرتر (Christian Herter)[٣] خلفاً له، الذي كان داعماً لضرورة التوصل إلى اتفاق مع الجانب الياباني لعقد معاهدة أمنية جديدة، الأمر الذي شكل دعماً لموقف ماك آرثر الثاني الهادف إلى الاسراع للاتفاق مع اليابانيين[٤] .

وبعد استقالة دلاس بيوم واحد اتفق أعضاء حزب الأحرار الديمقراطي على مشروع المعاهدة الأمنية الجديدة، ونقلها ارثر إلى الحكومة الأميركية ، وتضمن المشروع التعديلات المقترحة من الجانب الياباني التي كان أهمها ما جاء في المادة الخامسة اذ غيرت المنطقة من المحيط الهادئ إلى المناطق الواقعة تحت ادارة اليابان أي اقتصارها على الجزر الرئيسة الأربعة لليابان، ولن تشمل جزر اوكيناوا أو بونين، وفيما يتعلق باستخدام الأراضي اليابانية من القوات الأميركية فقد ترك إلى اتفاقية ملحقة بالمعاهدة[٥] .

استمرت المناقشات بين المسؤولين الأميركيين واليابانيين حتى شهر أيلول عام ١٩٥٩، إذ توصل الطرفان إلى اتفاق حول المعاهدة الأمنية، واقترح فوجياما أن توقع الاتفاقية في واشنطن في العشرين من كانون الأول وأن يكون كيشي هو من يوقعها عن الجانب الياباني، فوافقت وزارة الخارجية الأميركية على الموعد المقترح ورحبت بزيارة كيشي لغرض توقيع المعاهدة[١] .

من جانبها رفضت الأحزاب الاشتراكية الاتفاق وعقدت اجتماعاً في الثالث عشر من كانون الأول لقادة الأحزاب الاشتراكية ناقشو فيه ما نشر من تقارير في واشنطن مفادها ان الأميركيين توصلوا إلى اتفاق سري مع اليابان يضمن لهم استخدام قواتهم المتواجدة في اليابان ضد أي عدوان شيوعي يقع على كوريا الجنوبية دون التشاور مع الحكومة اليابانية، وقد حاول بعض المتطرفين من اليساريين في الحزب الاشتراكي إلى دفع قادتهم للقيام بمظاهرات شعبية لاسقاط حكومة كيشي قبل

توقيعها على المعاهدة الأمنية ، فادى الى انشقاق داخل الحزب الاشتراكي وتشكيل حزب جديد عرف بالحزب الاشتراكي الديمقراطي الياباني[٢] .

وصل كيشي إلى الولايات المتحدة في التاسع عشر من كانون الثاني ١٩٦٠، وفور وصوله عقد اجتماعاً مع الرئيس ايزنهاور مؤكدا على ان حزب الأحرار الديمقراطي لا يزال ملتزماً بتحالفه مع الولايات المتحدة، وفي اليوم نفسه وقع مع وزير الخارجية الأميركي هيرتر على المعاهدة الأمنية التي أطلق عليها اسم معاهدة الأمن والتعاون المشترك ، وتكونت المعاهدة من أحد عشر بنداً أهمها البند الخامس الذي اكد على ان أي هجوم مسلح على أي من الطرفين في المنطقة التابعة للسيطرة اليابانية يعد تهديداً لأمن وسلامة كل منهما ويجب مواجهته وفقاً للالتزامات الدستورية والعملية لكل منهما ، أما البند السادس فقد سمحت اليابان بموجبه للقوات الأميركية استخدام أراضيها واستخدام قواعدها البرية والجوية والبحرية في اليابان، وبموجب هذه المعاهدة الغي البند الذي يسمح للولايات المتحدة التدخل العسكري في حال وقوع اضطرابات داخلية، فضلاً عن إلغاء البند الذي يمنع اليابان منح قواعد لقوة ثالثة بدون موافقة مسبقة من الولايات المتحدة، وحدّدت المعاهدة بعشرة سنوات تبدأ من تاريخ المصادقة عليها وتنتهي بانتهاء المدة المحددة لها وبناءً على طلب أحد الأطراف الموقعة عليها[٣] .

وفي الوقت نفسه تم التوقيع على اتفاقية سوفا (SOFA) وهي اختصار لأسمها الأصلي اتفاقية وضع القوات الأميركية Status of Forces Agreement ، وهي اتفاقية إداريه تنظم وجود القوات العسكرية الأميركية في اليابان، وأهم ما تضمنته الاتفاقية التزام اليابان ببقاء قواعد عسكرية أميركية على أراضيها ، وتكون هذه القوات هي المسؤولة عن ادارة القواعد ، وعدم مسؤولية الأميركيين عن تأهيل المنشآت في هذه القواعد في حال قررت الولايات المتحدة ارجاعها لليابان ، كذلك نصت منح الأميركيين حق استخدام المطارات والموانئ اليابانية دون دفع أية اجور مقابل ذلك ، وسمحت بدخول الأشخاص المدنيين والعسكريين الأميركيين وأسرهم إلى اليابان ، ووجوب التشاور بين البلدين عند استخدام القواعد الموجودة على الأراضي اليابانية، أو عند تحرك القوات العسكرية الأميركية عند حدوث أية عمليات قتالية، وانها غير ملزمة بالتشاور مع اليابان في حالة وقوع عدوان مباشر على اليابان[١] .

كما عقد كيشي وخلال وجوده في الولايات المتحدة اتفاق سري تضمن السماح للقوات الأميركية المتواجدة في اليابان برد فعل فوري ودون العودة والتشاور مع الحكومة اليابانية في حال تعرضت القوات العسكرية الأميركية في كوريا لأي هجوم شيوعي وأشار الاتفاق إلى امكانية دخول الأسلحة النووية إلى القواعد الأميركية في اليابان[٢] .

تفاوتت ردود الفعل الداخلية والخارجية تجاه التوقيع على معاهدة الأمن والتعاون المشترك، فعلى المستوى الأميركي ، رحبت الولايات المتحدة بالمعاهدة وعدتها نصراً سياسياً وأمنياً لكلا البلدين، وعلى الصعيد الدولي رفضت كل من الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية معاهدة الأمن والتعاون المشترك[٣]

أما على الصعيد الداخلي فشهدت اليابان انقساماً حاداً في المواقف تجاه معاهدة الأمن والتعاون المشترك، فكان كيشي وحكومته من أشد المدافعين عن المعاهدة ، ووجه انتقادات لمواقف السوفييت والصين الشعبية ، وعّد هذه التصريحات تدخلاً مباشراً في الشؤون الداخلية لليابان ، في حين رفضت الأحزاب الاشتراكية المعاهدة الجديدة ، مشيرة إلى ان وجود القوات الأميركية على أراضيها يمثل انتهاكاً للدستور وتهديداً للأمن ، ويشكل حافزاً للصراع بين الولايات المتحدة والسوفييت والصين الشعبية وان الخاسر الوحيد في ذلك الصراع هو الشعب الياباني[٤] .

كان من المقرر أن يصوت مجلس النواب الياباني على المعاهدة الأمنية في العشرين من أيار ١٩٦٠، حتى يتم نقلها إلى مجلس المستشارين ليصوت عليها خلال ثلاثين يوماً، وان لم يستطع مجلس المستشارين التصويت عليها في المدة المحددة فان المعاهدة تعد نافذة وفقاً للدستور الياباني وقد جرت المناقشات في مجلس النواب في جو متوتر للغاية، إذ تجمع أعضاء الأحزاب الاشتراكية أمام مكتب رئيس الدايت في محاولة منهم لمنع افتتاح الجلسة والتصويت على المعاهدة، الأمر الذي أدى إلى ابعادهم من قبل الشرطة وبطلب من رئيس البرلمان الى الخارج بالقوةفلم يبقى في الدايت سوى أعضاء حزب الأحرار الديمقراطي الذين كان عددهم ٢٧٣ عضواً ، وفي ساعة متأخرة من ليلة التاسع عشر من أيار ١٩٦٠، صوت أعضاء حزب الأحرار على معاهد الأمن والتعاون المشترك ، وامتنع ٢٥ عضواً من التصويت عليها ، وبذلك مررت المعاهدة في مجلس النواب ، فعدت الأحزاب

الاشتراكية الطريقة التي تم من خلالها التصويت على المعاهدة بغير الديمقراطية، وهددت بالاستقالة الجماعية ومقاطعة جلسات الدايت، وطالبت بتنحي كيشي خلال ثلاثين يوماً، الأمر الذي يحول دون نفاذ المعاهدة، واجراء انتخابات مبكرة[١] .

وفي ظل ذلك ازداد قلق ماك آرثر الثاني حيال مستقبل معاهدة الأمن والتعاون المشترك فطلب من حكومته الاتصال بيوشيدا الذي كان موجوداً في الولايات المتحدة للمشاركة في احتفالات الذكرى المئوية لانطلاق العلاقات الدبلوماسية بين اليابان والولايات المتحدة وحثه على دفع القيادات المحافظة لمساندة ودعم كيشي، مقابل تسليم أكيدا حليف يوشيدا رئاسة الوزراء خلفاً لكيشي[٢] .

ونتيجة لاعمال العنف والمعارضة القوية التي شهدتها اليابان لتوقيع المعاهدة مع امريكا وتحت هذا الضغط طلب كيشي رسمياً في السادس عشر من حزيران ١٩٦٠ من السفير ماك آرثر الثاني نقل رسالة إلى الرئيس ايزنهاور يطلب فيها تأجيل الزيارة لليابان التي كانت مقررة في التاسع عشر من حزيران ، وقد رد الأخير في اليوم نفسه من مانيلا التي كان يزورها برسالة أعرب فيها عن انزعاجه من أعمال العنف التي شهدتها اليابان ، لكن الأحزاب المعارضة وجدت تأجيل الزيارة بالامر الغير كافي ، وطالبت باستقالة كيشي قبل نفاذ المعاهدة ، الأمر الذي رفضه الأخير مؤكدا عدم تنازله عن التصديق على المعاهدة حتى لو تعرض للقتل[٣]

وهكذا دخلت معاهدة الأمن والتعاون المشترك حيز التنفيذ في العشرين من حزيران ١٩٦٠ دون عرضها على مجلس المستشارين للتصديق عليها ، وفي اليوم نفسه التقى ماك آرثر الثاني مع يوشيدا وأبلغه عن نية كيشي تقديم استقالته قريباً ، مقترحا عليه ادارة البلاد مؤقتاً حتى اجراء الانتخابات العامة في تشرين الثاني ، لكن يوشيدا رفض هذه المهمة مفضلا اختيار أكيدا للقيام بذلك

وبعد ثلاثة أيام من دخول المعاهدة حيز النفاذ وتحديداً في الثالث والعشرين من حزيران التقى ماك آرثر الثاني فوجياما في مقر وزارة الخارجية إذ تبادل الطرفان صكوك التصديق على المعاهدة، وفي اليوم نفسه قدم كيشي استقالته وسط غضب يساري وشيوعي متزايد على المعاهدة وطريقة التصديق عليها ، وشكل اكيدا الحكومة الجديد[٢] .

لقد عبرت الحكومتين الامريكية واليابانية عن رضائهما لمضمون ومحتويات معاهدة الامن المشترك ، فمن جهة امريكا كانت ترى في وجودها في اليابان تاكيدا وضمانة لعدم نشاط النفوذ العسكري الياباني من جهة وكذلك في الحد من الاطماع السوفيتية والصينية فيها من جهة ثانية ، وبالنسبة لليابان فان هذه الاتفاقية حددت ميزانية الدفاع بحدود لاتتجاوز الواحد في المائة من الدخل القومي الامر الذي ساعد على انصراف الاقتصاد الياباني نحو النمو والزيادة دون تحمل اعباء عسكرية فقد كانت الولايات المتحدة هي المكلفة بهذه الاعباء ، وواقع الامر لم يكن من صالح اي من الدولتين اعادة النظر في المعاهدة[٣].

الخاتمـــة

تعرضت اليابان بعد نهاية الحرب العالمية الثانية الى الاحتلال الامريكي المباشر ، وفي عام ١٩٥١ وجد الامريكيون ان مصلحتهم تقتضي انهاء حالة الاحتلال لليابان ومنحها الاستقلال وان كان شكليا ، وذلك بسبب الحرب الباردة واثرها على توازن القوى في منطقة الشرق الاقصى ورجحان كفة الاتحاد السوفيتي عقب انتصار الشيوعية في الصين على حساب الحكومة الصينية الموالية لامريكا عام ١٩٤٩ ، وتبعتها الحرب الكورية ١٩٥١-١٩٥٣ والدور المؤثر الذي أدته الصين فيها ، الامر الذي دفع الامريكيين الى اعادة تأهيل اليابان ليكون حليفا لهم في هذه المنطقة المهمة في العالم .

اصبح معلوما ان العلاقات الامريكية اليابانية تعتمد اساسا على مضمون المعاهدة الامنية المشتركة الموقعة بينهما عام ١٩٥١، هذه المعاهدة التي تشكل حجر الزاوية في السياسة الخارجية الامريكية تجاه اليابان ، حيث ان الترابط بين الولايات المتحدة واليابان المستند اساسا على المعاهدة اعلاه ترابطا شديدا ومتماسكا ، اذ ان الدولتين مرتبطتان اقتصاديا وسياسيا وعسكريا .

نتيجة للمعارضة الشعبية والمطالب السياسية اليابانية بالغاء او تعديل المعاهدة الامنية لعام ١٩٥١ مع الولايات المتحدة الامريكية ، بالاضافة الى تطبيع العلاقات بين اليابان والاتحاد السوفيتي الامر الذي شكل خطرا حقيقيا على مصالح الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة ، دفعت الاخيرة الى تغيير سياستها الخارجية تجاه اليابان ، والتوقيع معها على معاهدة الامن والتعاون المشترك عام ١٩٦٠ ، والتي حققت للولايات المتحدة الامريكية نجاحا سياسيا وعسكريا ملحوظاً في اليابان

والمنطقة، حيث تضمن الاتفاق استفادة الولايات المتحدة من الاجواء والاراضي اليابانية للمحافظة على امن المنطقة .

أما اليابان فقد حصلت على تعهد الولايات الامريكية بحمايتها ، وبالتالي فأنها توجهت الى بناء اقتصادها دون تخصيص مبالغ طائلة للجانب العسكري ، أي انها ضمنت امنها بشكل مجاني تقريبا ، وبدأت تبرز كقوة اقتصادية عظمى

الهوامش

[١] أعلنت الولايات المتحدة الحرب على اليابان بعد يوم واحد من قيام الطائرات اليابانية بقصف الاسطول الامريكي المتواجد في ميناء بيرل هاربر في المحيط الهادي في السابع من كانون الاول عام ١٩٤١.عبد الحميد البطريق،التيارات السياسية المعاصرة ١٨١٥-١٩٦٠ ، دار النهضة العربية ، بيروت ، (د.ت) ، ص٣٩٤ .

[٢] عبد الله المعايطه ، اليابان وأمريكية النشأة والتاريخ ، مجلة معرفة ، عمان ، العدد ٢٤٩١ ، ت١ ١٩٩٧ ، ص٨٤.

[٣] الكاميكاز :- كلمة تشير الى الهجمات الانتحارية التي قام بها الطيارون اليابانيون ضد سفن الحلفاء في الجزء الاخير من حملة المحيط الهادي ابان الحرب العالمية الثانية ، اذ كان الطيارون الانتحاريين يصطدمون بسفن الحلفاء عمدا بطائراتهم المحملة بالمتفجرات والطوربيدات .
www.marefa.org/index.php

[٤] بولحية يحيى ، اليابان بين العسكرتاريا والامبريالية ، مجلة اماراباك ، الاكاديمية الامريكية للعلوم والتكنلوجيا ، م٢ ، العدد٤ ، ٢٠١١ ، ص٤٥ .

[٥] هيروهيتو يوشيهيتو:- ولد في طوكيو سنة ١٩٠١، درس العلوم العسكرية، وسافر إلى دول الغرب للإطلاع على الثقافة الغربية، أصبح ولياً للعهد في عام ١٩٢١ ، و إمبراطوراً في عام ١٩٢٦،

واستمر حتى عام ١٩٨٩ حيث توفي نتيجة اصابته بمرض السرطان.
www.marefa.org/index.php

[٦] وثيقة تضمنت إنذاراً موجهاً إلى اليابان، وقّعته الولايات المتحدة وبريطانيا والصين الوطنية في ٢٦ تموز ١٩٤٥، كانت بنوده ولم يترك لليابان مجالاً للتسويف، اذ طالبت باستسلام الجيش الياباني دون قيد او شرط، والغاء النظام العسكري ونزع السلاح، وان تصبح الأراضي اليابانية تحت سلطة دول الحلفاء بما فيها الأراضي التي احتلتها اليابان بالقوة، وتقديم مجرمي الحرب إلى محاكم عادله، وإزالة العقبات امام نمو الديمقراطية بين أفراد الشعب الياباني، ودفع التعويضات للدول المتضررة جراء احتلال اليابان لها، وهدد الانذار إلى انه في حال رفضت اليابان الإنذار فانها ستدمر كليا . حيدر عبد الجليل عبد الحسين الحربية، مؤتمر بوتسدام والقضية الألمانية ١٩٤٥-١٩٤٦، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، ٢٠٠٥، ص ١٠٩.